

جدول (٢٠): خدمة الدين الحكومي (داخلي و خارجي)

(مليون جنيه)

* يوليو - مايو ٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	
٣٧٠,٦٩٧	٤٢٩,٤٧٤ <sup>١/</sup>	٢٨٠,٦٩٧	٢١٨,٢٥٧	١٤٠,٩١٦	١١٧,٢٥١	٩٨,٨٥٦	إجمالي خدمة الدين الحكومي
(١٥.٧)	(٥٣.٠)	(٢٨.٦)	(٥٤.٩)	(٢٠.٢)	(١٨.٦)	(٣٩.٠)	
٢٠٩,٩٦٠	١٩٣,٠٠٨	١٧٣,١٥٠	١٤٦,٩٩٥	١٠٤,٤٤١	٨٥,٠٧٧	٧٢,٣٣٣	إجمالي الفوائد المسددة
(٣٥.٩)	(١١.٥)	(١٧.٨)	(٤٠.٧)	(٢٢.٨)	(١٧.٦)	(٣٧.٠)	
٢٠٥,٧٠٢	١٨٨,٣٠٩	١٦٨,١٥٤	١٤٣,٠٩٩	١٠١,٠٢٣	٨١,٦٦١	٦٩,٤٩٣	فوائد الدين الداخلي
٤,٢٥٩	٤,٧٠٠	٤,٩٩٦	٣,٨٩٦	٣,٤١٨	٣,٤١٦	٢,٨٤٠	فوائد الدين الخارجي
١٦٠,٧٣٦	٢٣٦,٤٦٦	١٠٧,٥٤٧	٧١,٢٦٢	٣٦,٤٧٥	٣٢,١٧٤	٢٦,٥٢٣	إجمالي الأقساط المسددة
-(٣.٢)	(١٠.٢)	(١٠.٢)	(٩٥.٤)	(١٣.٤)	(٢١.٣)	(٤٤.٨)	
١٢٤,٠٥٤	٢٠٣,٧٥٤ <sup>١/</sup>	٩٣,٩٣١	٦٠,٠٧٤	٢١,٢٩٩	٢٢,٩٦٤	١٨,٠٦٧	أقساط الدين الداخلي
٣٦,٦٨٣	٣٢,٧١٢	١٣,٦١٧	١١,١٨٨	١٥,١٧٦	٩,٢١١	٨,٤٥٥	أقساط الدين الخارجي
٢٠٩,٢١٠	١٨٩,٥٥٥	١٧٢,٤٠٥	١٤٦,١٦٥	١٠٣,٣٦٣	٨٣,٩٤٧	٦٨,٤٠٥	صافي مدفوعات الفوائد
٢٠٤,٩٥١	١٨٤,٨٥٥	١٦٧,٤٠٩	١٤٢,٢٦٩	٩٩,٩٤٥	٨٠,٥٣١	٦٥,٥٦٥	الداخلي
٢٠٥,٧٠٢	١٨٨,٣٠٩	١٦٨,١٥٤	١٤٣,٠٩٩	١٠١,٠٢٣	٨١,٦٦١	٦٩,٤٩٣	الفوائد المسددة
٧٥١	٣,٤٥٣	٧٤٥	٨٣٠	١,٠٧٨	١,١٣٠	٣,٩٢٨	متحصلات الفوائد
٤,٢٥٩	٤,٧٠٠	٤,٩٩٦	٣,٨٩٦	٣,٤١٨	٣,٤١٦	٢,٨٤٠	الخارجي
٤,٢٥٩	٤,٧٠٠	٤,٩٩٦	٣,٨٩٦	٣,٤١٨	٣,٤١٦	٢,٨٤٠	الفوائد المسددة
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	متحصلات الفوائد
<b>ملاحظات</b>							
<b>نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي<sup>١/</sup></b>							
<sup>١/٣</sup>	%٧.٦	%٧.٩	%٨.٠	%٦.٣	%٦.٢	%٦.٠	إجمالي الفوائد المسددة
<sup>١/٣</sup>	%٥.٨	%٩.٧	%٣.٩	%٢.٢	%٢.٣	%٢.٢	إجمالي الأقساط المسددة
<b>نسبة الى إجمالي مصروفات الموازنة</b>							
<sup>١/٤</sup>	%٣٢.١	%٢٦.٣	%٢٥.٠	%٢٢.٢	%٢١.٢	%١٩.٨	إجمالي الفوائد المسددة
<sup>١/٤</sup>	%٢٤.٥	%٣٢.٢	%١٢.١	%٧.٧	%٨.٠	%٧.٢	إجمالي الأقساط المسددة

المصدر: وزارة المالية

( ) معدل النمو عن الفترة المقابلة في العام السابق.

\* ختامى مبدئي.

١/ يرجع الارتفاع الملحوظ في إجمالي خدمة الدين الحكومي للزيادة في سداد الأقساط المحلية في نهاية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك في ضوء زيادة إهلاك سندات الخزنة بنحو ١٠٠ مليار جنيه مقارنة بالعام المالي السابق.

٢/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمي. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. ودير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلي لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣/ بيان يوليو- مايو من عام ٢٠١٦/٢٠١٥ كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله.

٤/ بيان يوليو - مايو من عام ٢٠١٦/٢٠١٥ كنسبة إلى إجمالي مصروفات الموازنة خلال نفس الفترة.